التدخل الدولي في ليبيا ودوره في تغيير النظام السياسي

عمار صالح العاقل سليمان

الملخص:

يتبين أن قضايا حقوق الإنسان رغم أهميتها في العلاقات الدولية المعاصرة قد استغلت وأسئ توظيفها في الكثير من الأحيان، وتحولت إلى أداة سياسية تستخدمها الدول الكبري وفق مصالحها.

ومن خلال تحليلنا لعملية التدخل الدولي في ليبيا فإننا ندحض فكرة الأهداف الإنسانية للتدخل، فتجاوز حلف الناتو الأهداف الإنسانية إلى تحقيق الهداف الاستراتيجية والسياسية التي كانت أكثر حضوراً كدافع للسلوك الدولي للتدخل، من خلال أنهاء حكم ونظام قائم والوصول إلى منطقة جيواستراتيجية.

Abstract:

Shows that the issues of human rights, despite its importance in contemporary international relations had been exploited and abused employ a lot of times, it turned into a political tool used by the major states in accordance with their interests.

Through our analysis of the process of the international intervention in Libya, we refute the idea of humanitarian objectives of the intervention, NATO, skip the humanitarian objectives to achieve the strategic and political scorer which was more present as a driver of international conduct for intervention, by ending the rule of the existing system and access to the geo-strategic area.

المقدمة:

شهد العالم العربي بصفة عامة والمغاربي بصفة خاصة في الآونة الأخيرة العديد من الأحداث التي لعب فيها الشعب دوراً أساسياً في إسقاط أنظمة إستبدادية دامتت منذ فترة حكمها طويلاً، وكانت هذه الأحداث التي عرفتها هذه الدول وخاصة منها تونس ومصر، بمثابة الدافع للشعب الليبي لكي يقوم ضد النظام السياسي الليبي بقيادة معمر القذافي، الذى دامت فترة حكمه ٤٢ عاماً، حكم خلالها ليبيا بقبضه من حديد، ولكن إنحراف المسار في ليبيا عن مساره، إذا أخذت طابعاً عنيفاً إنزلقت فيه الأحداث لتصبح نزاعاً مسلحاً، كما لعبت فيه الطراف الخارجية أدوراً رئيسية وهذا ما أدخل ليبيا في دوامة التدخل الدولي، الذى انتهى بسقوط نظام معمر القذافي في ليبيا، من خلال الدور الذى لعبه في تغيير النظام السياسي، والأسباب والدوافع التي أدت للتدخل في ليبيا.

مشكلة البحث:

كون الأحداث في ليبيا كان للعامل الخارجي دور كبير فيها، ولعبت الدول الكبرى ادوار رئيسية، وذلك من خلال الاستخدام الدولي للقوة العسكرية، بهذا تتمحور مشكلة البحث في السؤالين الآتي ذكرهما:

- إلى أي مدى ساهم التدخل الدولي في تغذية الاحتجاجات في ليبيا وإسقاط نظام معمر القذافي؟
- هل التدخل الدولي كان نتيجة لتوفر مصالح وأهداف استراتيجية أم هو رد فعل دولي لحماية قيم إنسانية؟

فرضية البحث:

أنطلاقاً من الإشكالية التي سبق طرحها، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

١- إذا كان التدخل الدولي في ليبيا يهدف إلى أسقاط النظام السياسي القائم فإن ذلك سيؤدي إلى دخول ليبيا في حالة فوضى وعدم الاستقرار.

٢- إذا كان نظام العقيد معمر القذافي نظاماً فردياً وقمعياً فإن ذلك سوف يؤدي إلى دخوله في أزمات تساهم في انتشار الفوضى التي تستدعى التدخل الدولي.
٣- هناك أسباب ودوافع أدت إلى التدخل الدولي في ليبيا.

أهداف البحث:

١- الكشف عن العلاقة بين الأحداث والمتغيرات السياسية التي عرفها النظام السياسي في ليبيا.
٢- التعرف على الدور لعبته الأطراف الدولية في إسقاط نظام القذافي وتغذية الثوار الليبيين لتمرد ضد نظام العقيد.

وبهذا إرتائت أن تقسم البحث إلى ما يلي:

أولاً: الأسباب الإنسانية والقانونية للتدخل الدولي في ليبيا:

١- الأسباب الإنسانية:

لقد واجه النظام الليبي المحتجين الذين خرجوا في تظاهرات مطالبة بالاصلاح السياسي في ١٥ فبراير ٢٠١١ باستخدام العنف المفرط، باستخدام الأسلحة الثقيلة والقصف الجوى لقمع المتظاهرين واستخدمت الذخيرة الحية وراح ضحية لهذه الأحداث ما يقارب ١٧٠ محتج في بنغازي والبيضاء وحوالي ١٥٠٠ جريح في فترة زمنية قصيرة، وقد تأثرت مدن ليبيا المختلفة بالقتال خلال النزاع المسلح، وبذلك تكون حكومة القذافي قد مارست التعذيب وغيره من الممارسات الإنسانية والمهينة، بما يشكل أنتهاكاً لإلتزامات ليبيا بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.[i]

- ممارسة الاعتقالات التعسفية وانتشار ظاهرة الإختفاء القسري.
- وضع العديد من نقاط التفتيش والحواجز عند مداخل المدن والمعابر الحدودية، وإساءت معاملة المدنيين بالضرب وإطلاق كلمات غير إنسانية.
- تعرض قوات القذافي إلى الرعايا الأجانب في ليبيا، في المعابر الحدودية وتجريدهم من ممتلكاتهم.[ii]

- إيقاف المؤن الغذائية والوقد عند نقاط التفتيش لدفع المدنيي للهروب إلى خارج ليبيا.
- قصف المدن بعشوائية، وذلك بإستخدام الصواريخ والقنابل التي كانت تسقط على الأحياء السكنية.
- الأنفلات الأمنى والإفراط في استخدام القوة والعنف بين قوات النظام والمعارضة، ودخول ليبيا في مأزق أمنى.

مع تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا وسقوط مئات القتلى والجرحى، ظهر تبدل واضح في المشهد وبدأت كفة الميزان تميل لصالح المعارضين للنظام، سواء على المستوى الأمنى أو القبلي أو حتى الدبلوماسي، كما بدأت الدعوات ترتفع إلى الدول والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية لأداء واجبها الإنساني تجاه الشعب الليبي، ووقف ما سمى بالإبادة الجماعية التي ترتكب ضد المدنيين، ولاحت إى الأفق بوادر التدخل الدولي في ليبيا.

٢- الأسباب القانونية:

قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٠: في ٢٦ فبراير ٢٠١١، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع حيال الأوضاع في ليبيا، وبموجب نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية وذلك حسب أحكام الفصل السابع من ميثاق المجلس، وقد نص القرار على:[iii]

١- **إحالة الوضع إلى محكمة الجنائية الدولية:** وذلك للتحقيق في الجرائم التي اقترفتها قوات القذافي ضد المدنيين.
٢- **حظر الأسلحة:** تتخذ جميع الدول الأعضاء وما تراه مناسباً من تدبير لمنع توريد الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى ليبيا.
٣- **حظر السفر:** يتم منع سفر ١٦ شخص من ليبيا وهم القذافي وأبنائه وشخصيات قيادية محسوبة على النظام.
٤- **تجميد الأصول:** تقوم الدول الأعضاء بتجميد جميع الأمور والأصول المالية التى تملكها أو تتحكم فيها عائلة القذافي.

قرار الجامعة العربية رقم ٧٢٩٨: صدر بتاريخ ٢ مارس ٢٠١١، إذ قرر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بعد المستجدات في ليبيا وما عرفته من ممارسات غير إنسانية من السلطات الليبية والانتهاكات لحقوق المدنيين ما يلي:[iv]

- التنديد بالجرائم المرتكبة ضد المتظاهرين من جانب السلطات الليبية.
- الدعوة إلى الوقف الفوري لأعمال العنف بكافة أشكاله والحوار السلمي.
- المطالبة برفع الحظر على وسائل الأعلام والاستجابة لمطالب الشعب الليبي.
- الدعوة إلى تشكيل لجنة عربية لتقصى الحقائق في الأحداث الجارية في ليبيا.
- أن الدول العربية لا يمكنها الوقوف مكتوفة الأيدي لما يتعرض له الشعب الليبي من سفك الدماء، برفع توصيات إلى الاجتماع القادم لمجلس الجامعة والأمم المتحدة.

قرار مجلس الأمن ١٩٧٣: صدر بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١١، إثر عدم استجابة السلطات الليبية لقرار مجلس الأمن ١٩٧٠، وتدهور الأوضاع الأمنية ولإنسانية في ليبيا والخسائر الفادحة في صفوف المدنيين، تعد هذه الحالة تهديد للأمن والسلم الدوليين ومنه فإن المجلس قرر: [v]

- فرض منطقة حظر جوي: لا ينطبق الحظر المفروض على الرحلات ذات الأغراض الإنسانية.
- إنفاذ حظر الأسلحة: وذلك تطبيقاً لقرار مجلس الأمن ١٩٧٠.
- حظر الرحلات الجوية: وذلك بطلب ومناشدة جميع دول الأمم المتحدة بمنع إقلاع أو هبوط أي طائرة عسكرية، أو حتى تجارية قادمة من ليبيا أو متجهة إليها.
- تجميد الأصول: وذلك بتجميد الأموال، يسرى هذا القرار على كافة الأملاك والأموال التى يملكها القذافي، في أي من دول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ثانياً: الأسباب والدوافع المحركة للتدخل الدولى فى ليبيا:

إن أغلب التغيرات السياسية فى المنطقة العربية سيما فى بداية القرن الواحد والعشرين، ولم يكن دافعها الوحيد البيئة الداخلية، بل كان للبيئة الإقليمية والخارجية (العامل الخارجى) أثر كبير فى إحداث التغيرات، مع عدم إهمال البيئة الداخلية أو الانتقاص من عدم قدرة الشعوب على التغيير، إلا أنها- البيئة الداخلية- لم تتمكن بشكل فاعل من خلق أو تكوين القدرة المطلوبة لإحداث أى تغيير وربما يعود السبب بعدم رغبة القوى الخارجية فى إنضاج الظروف المناسبة للتغيير إلا وفق إستراتيجيتها المرسومة، وسنحاول البحث فى العوامل المحركة للتدخل الدولى على المستوى الإقليمى والدولى من خلال دراسة دوافع ومصالح القوى المتدخلة والتى تحركها نحو المنطقة المستهدفة بالتدخل، وسنلقى الضوء على الدوافع على المستوى الإقليمى لكل من الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجى والاتحاد الإفريقى وعلى المستوى الدولى لكل من الولايات المتحدة الإمريكية والاتحاد الأوروبى وخاصة فرنسا وكذلك حلف شمال الأطلسى.

أولاً: الدوافع المحركة للسلوك الإقليمى:

لعبت البيئة الإقليمية المحيطة بليبيا دوراً كبيراً فى تطور الأحداث الليبية، فقد وقفت جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجى موقفاً مسانداً للتدخل الدولى فى ليبيا، وأما الأتحاد الإقريقى فقد كان موقفه متحفظاً من التدخل الدولى الغربى، وسنتطرق لدوافع مواقف هذه الأطراف الإقليمية من التدخل فى ليبيا.

١- الجامعة العربية:

مثل موقف جامعة الدول العربية غير المسبوق من الأحداث فى ليبيا باكورة خروجها المفاجئ عن نهجها المألوف، حيث مثل هذا الموقف استثناء فى مثل هذه الحالات، خاصة أنه أعقب موقفها الحيادى السلبى من أحداث ثورتى تونس ومصر، فقد جاء الموقف من ليبيا نقطة تحول مهمة، حيث تعاطفت الجامعة بإيجابيه واضحه مع الأزمة الليبية منذ بدايتها، حين أتخذت موقفاً رسمياً صريحاً من الأحداث فى ليبيا ينحاز إلى الثوار ضد النظام القائم، ثم سرعان ما أتخذت

قراراً فى ١٢ مارس ٢٠١١ بالموافقة على فرض حظر جوى على ليبيا من أجل حماية المدنيين[vi].

ومهد موقف الجامعة الطريق لإصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣، الذى خول قوات حلف شمال الأطلسى صلاحية القيام بفرض الحظر الجوى ومراقبته، وربما يجد موقف الجامعة من الأزمة فى ليبيا تفسيره فى عدة إعتبارات أهمها[vii].

- حرص الجامعة على إتخاذ موقف إيجابى بالإنحياز المبكر إلى جانب الثوار الليبيين، تداركاً منها لموقفها السلبى إزاء ماحدث فى تونس ومصر، فالزخم الشعبى الذى أوجدته الثورات العربية، والذى منح الجامعة قدراً ولو يسيراً من الجرأة السياسية، والشعور بالقدرة على الفعل، والتأثير فى مجرى الأحداث، وأنها لم تعد عاجزة واهنة، كما كان شائعاً على مدى العقود الماضية.
- إدراكها أن المعطيات الدولية تشير إلى وجود توافق دولى على التدخل الخارجى فى ليبيا، وأن قراراً دولياً فى سبيله لإعلان التدخل لإسقاط النظام القائم، وإن كان تحت دريعة حماية الشعب الليبى.
- الدور اللافت والمتصاعد الذى باتت تلعبه دول مجلس التعاون الخليجى وبالأخص دولة قطر داخل أروقة الجامعة العربية، فعلى سبيل المثال جاء قرار الجامعة، فيما يتعلق بالحالة الليبية، بمبادرة خليجية وجدت لها صدى فى إطار الجامعة، ونجحت قطر عبر ثقلها فى إدارة الجلسات فى الحصول على الموافقة على هذه القرارات، رغم رفض بعض الدول، وتحفظ أخرى، لم تجد الجامعة بدءً من إتخاذ موقفها هذا درءً للقول إنها صمتت على قمع نظام القذافى، وتخاذلت عن نصرة الشعب الليبى فى الوقت الذى تحركت فيه الدول الأجنبية لرفع الظلم عنه، ودحر الديكتاتورية عن كاهله، ومما سهل موقف الجامعة فى هذا الخصوص علاقات ليبيا الرسمية السيئة مع عدد من الدول العربية، لا سيما دول الخليج العربى، وفى مقدمتها المملكة العربية

السعودية، وبعبارة أخرى، أدى هذا الزخم إلى أن تشعر الجامعة العربية بانها مفوضة سياسياً ومعنوياً من الشعب العربى لنصرته، والوقوف إلى جانبه ضد القمع والظلم والاستبداد الذى تمارسه بعض النظم العربية الحاكمة.

٢- مجلس التعاون الخليجى:

أظهرت دول الخليج التعاطف والوقوف إلى جانب الشعب الليبى لتخليصه من نظامه الحاكم وهذا التعاطف لم يقف عند حدود المطالبه بمحاسبة "القذافى" على ماإرتكبه من حق شعبه، بل تأييد أية إجراءات دولية تستهدف رفع المعاناه عن الليبيين سواء لجهة تقديم المساعدات الإنسانية أو الطبية وحظى الدور الإغاثى والإنسانى بجانب ملحوظ من الاهتمام الخليجى، وهو ماتجلت مؤشراته وملامحه فى قيام قطر بتسيير قوافل من المساعدات الإنسانية إلى مدينة بنغازى، وكذلك قيامها بإمداد المدنيين بكميات من المنتجات البترولية بقيمة ٣٥ مليون دولار، أو إتخاذ خطوات داخل مجلس الأمن الدولى لمنع "القذافى" من المضى قدماً فى جرائمة، وبالتالى هى تريد أن تكون شريكاً أساسياً فى ترتيبات مابعد "القذافى" لضمان قيام نظام عربى ليبى يحقق طموح الشعب الليبى بعد التضحيات التى قدمها[viii].

وبالتوازى مع ذلك، دعمت دول مجلس التعاون الثورة الليبية من خلال الاعتراف بالمجلس الانتقالى، واعتراف قطر به كان أول دولة عربية وخليجية فى ٢٨/ مارس/ ٢٠١١ كممثل شرعى وحيد للشعب الليبى، وهو ما تمخض بقيام قطر بالمساعدة فى تسليح الثوار وإدارة شؤون المناطق المحررة من قبضة "القذافى" ولم يقتصر الدور الخليجى فى مساندة ودعم الثورة الليبية على الدور السياسى فحسب، وإنما امتد أيضاً ليشمل الدور العسكرى، ولا سيما من جانب سلاح الجو الخليجى، وهو ما تجلى فى الخطوات التالية[ix].

- مشاركة أربع مقاتلات قطرية من طراز (ميراج٢٠٠٠) فى الدوريات المسلحة إنطلاقا من جزيرة كريت بالبحر المتوسط فى إطار التحالف الدولى ضد ليبيا.
- مساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة بست طائرات من طراز "إف-١٦"، وست طائرات من طراز "ميراج"، لتنفيذ منطقة حظر الطيران، فضلاً عن طائرات "آباتشى" و"شينوك" وطواقمها للبحث والإنقاذ.
- إرسال السعودية طائرة مراقبة من طراز "أواكس" وأخرى للتزود بالوقود، على أن تكون قاعدتها بمدينة مرسى مطروح قرب الحدود الليبية.

فالدافع الخليجى مرتبط بالعلاقات المتوترة بين دول مجلس التعاون الخليجى ونظام القذافى، فالثابت أن العلاقات بين الجانبين كانت علاقات صراع، وبالتالى فمن مصلحة دول مجلس التعاون الخليجى إقصاء "القذافى" عن الحكم فى ليبيا، وقيام نظام ليبى جديد، يحظى بالقبول والأحترام من جانب شعبه ومن جانب دول المنطقه جميعاً.

وهذا الصعود فى الدور الإقليمى الخليجى لم يأت من فراغ، وإنما جاء إنعكاساً لتوظيف دول المجلس لما تمتلكه من مقومات سياسية واقتصادية تمكنها من التأثير بفاعلية فى مجريات الأزمات والمشكلات التى قد تتعرض لها المنطقة العربية عموماً، ومنطقة الخليج خصوصاً.

٣- الاتحاد الإفريقى:

توقع الكثيرون أن الأفارقة ومنظماتهم الإقليمية وعلى رأسها الاتحاد الإفريقى سيكون لهم الدور الرئيسى فى استعادة الاستقرار لليبيا، والوصول إلى حلول توافقيه تنهى حالة الحرب التى أفقدت نظام القذافى شرعيته، فقد كان الموقف منذ بداية الإنتفاضة الليبية متحفظاً ورافضاً لأى تدخل عسكرى خارجى فى ليبيا حتى أن الاتحاد الافريقى امتنع فى البداية عن توجيه أى إدانه مباشرة للقذافى كما لم يعلق مشاركة ليبيا فى إجتماعاته كما فعلت الجامعة العربية.

وكان لتصعيد قوات حلف الناتو لعملياتها العسكرية فى إتخاذ الاتحاد الأفريقى موقفاً متحفظاً لتلك العمليات لاستهدافها المواطنين، وشدد الاتحاد الأفريقى على ضرورة تطبيق حظر الطيران بالقوانين الدولية وبنود قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حيث يرى أن قرار الأمم المتحدة ١٩٧٣ المتعلق بالشأن الإنسانى الذى يقضى بحماية المدنيين قد انتهك عملياً حتى فى نصبه وروحه من قبل قوات حلف الناتو فضلاً عن تلك العمليات التى أعاقت مساعى السلام التى قام بها الاتحاد الأفريقى وبقية الدول الأفريقية الساعية لحل الأزمة السياسية فى ليبيا بالطرق السلمية.

فالمعروف أن الاتحاد الأفريقى وفى محاولة منه لوضع حد لذلك الوضع المتدهور قام بطرح مبادرته التى عرفت بخارطة الطريق الأفريقية، والتى جاءت بعد تشكيل الاتحاد الأفريقى لجنة خماسية مؤلفة من خمس دول إفريقية وهى (موريتانيا، جنوب افريقيا، مالى، الكونغو، أوغندا) حيث تمكنت تلك اللجنة من صياغة مبادرة شددت فيها على ضرورة الوقوف الفورى لكل الأعمال العدائية، وفتح حوار بين الأطراف الليبية وضمان إدارة لمرحلة انتقالية تقود لتبنى إصلاحات سياسية تستجيب لتطلعات الشعب الليبى المشروعه إلى الديمقراطية والإصلاح السياسى والعدالة والسلام والأمن والتنمية الإجتماعية والاقتصادية[x].

وبالرغم من مساعى الاتحاد الإفريقى للخروج من تلك الأزمة لم يتمكن الاتحاد الإفريقى من إقناع قوى المعارضة الليبية بخريطة الطريق الإفريقية مما أدى إلى إخفاق مبادرة الاتحاد الإفريقى، وفى محاولة منا لفهم صمت الاتحاد الإفريقى

ثانياً: الدوافع المحركة للسلوك الدولى:

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى وحلف شمال الأطلنطى دوراً كبيراً فى عملية التدخل الدولى فى ليبيا، والذى كان مدفوعاً بعدة

عوامل مصلحية تحركه نحو ليبيا المنطقة المستهدفة بالتدخل من أبرزها، العوامل السياسية والأقتصادية، وسنقوم بعرض وتحليل دوافع ومواقف هذه الأطراف.

١- الدوافع الأمريكية:

فى حالة ليبيا، لم يكن التدخل العسكرى الأمريكى فى الشأن الليبى بجديد، ففى عام ١٩٨٦م قامت الولايات المتحدة بغارات جوية على طرابلس وبنغازى استهدفت القيادة الليبية، ولم تتوقف عند ذلك الحد، بل فرضت عقوبات اقتصادية ضدها وجمدت الودائع الليبية وأمرت شركاتها- الأمريكية- بالتوقف عن العمل فى ليبيا، وقد انتهجت وسائل عديدة لتنفيذ سياستها تجاه ليبيا وتحقيق أهدافها ولاسيما الاقتصادية التى تجسدت بأوضح صورها عندما فرضت عقوباتها الاقتصادية ضد ليبيا عام ١٩٨٦.[xi]

بمعنى أن هذا الوضع برمته تبلور نتيجة تصميم ليبيا على مناهضة النفوذ الأمريكى والمواقف الأمريكية واستعدادها- أى ليبيا- لاستخدام الأدوات الدبلوماسية التقليدية كمواردها المالية وغيرها من الأدوات لمواجهة الولايات المتحدة وحلفاءها، يقابل ذلك الأهداف والمبررات الأمريكية ضد ليبيا فكانت سياسة المواجهة بين الطرفين.[xii]

وفى عام ١٩٨٨ حصل انفجار لطائرة (بان أمريكان) فوق لوكربى فى اسكتلندا، وقد أوقع الحادث ٢٧٠ قتيلاً، وبدات بعد الحادث سلسلة من التحقيقات الطويلة، إلا أن الاتهام الدولى وخاصة الأمريكى البريطانى الفرنسى لليبيا لم يأت إلا فى عام ١٩٩١، على أنها المسئولة عن حادثة لوكربى، فاصدرت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا بياناً ثلاثياً طالب ليبيا بتسليم المتهمين فى حادثة لوكربى ومحاكمتهم فى اسكتلندا أو الولايات المتحدة، وأن تلبى ليبيا الشروط الفرنسية بشان تفجير طائرة (يوتا)، إلا أن ليبيا نفت أى توريط لها فى الحادث، ورفضت تسليم المتهمين مؤكدة أن تلك العملية تتناقض مع السيادة الليبية.[xiii]

ومن ثم قامت الولايات المتحدة بتحويل القضية لمجلس الأمن الدولى واصدار مجلس الأمن قرارين بشان القضية واتخذ إجراءات عقابية ضد ليبيا، فى

عام ١٩٩٩ أعلن عن موافقة القذافى تسليم المتهمين، وتم تعليق العقوبات ودفعت ليبيا تعويضات لعائلات الضحايا.

إن الولايات المتحدة أعادت ترتيب استراتيجيتها وأولوياتها بحسب اهتمامها بالأمن الأمريكى، وإعادة ترتيب الخارطة السياسية العربية، بما يحقق مصالحها ومصالح حلفاؤها، فبعد تفاقم الخسائر الأمريكية فى العراق وافغانستان أستدعت الضرورة الإستراتيجية مواجهة التحديات النوعية التى تمثلها (القاعدة) كمنظمة إرهابية وعلى بعض الأنظمة السياسية العربية الاستجابة لدعوة الولايات المتحدة بضرورة إحداث نقلة نوعية فى مجال إطلاق الحقوق والحريات العامة والانتقال السلمى للسلطة، ونبذ مبدأ التوريث السياسى أو التقاعص فى الاستجابة لطالب الإصلاح الداخل، فتغير السياسية الأمريكية إزاء المنطقة العربية أسهم نسبياً فى جعل الحراك السياسى ممكناً من خلال التخلى عن دعم الأنظمة الدكتاتورية ودعم المعارضة.ويتساءل "هنرى كيسنجر" فى مقال بصحيفة واشنطن بوست عن جدوى ما وصفه بعقيدة التدخل الأمريكى الجديد تحت اسم "التدخل الأنسانى" فى الشرق الأوسط، قال: هل تحل إعادة البناء الديمقراطية محل المصالح القومية كمرشد للسياسة الخارجية في الشرق الأوسط، وهل إعادة البناء الديمقراطية هى ما تمثلة الربيع العربى بالفعل؟ ويقول كيسنجر إن الولايات المتحدة- التى تراجعت عن جهود عسكرية فى العراق وأفغانستان قامت على أساس الأمن القومى الأمريكى تنخرط مجدداً فى عدة دول فى المنطقة بأسم التدخل الإنسانى، ويضيف ان الإجماع الراهن هو أن الولايات المتحدة ملزمة أخلاقياً بالاصطفاف إلى جانب الحركات الثورية فى الشرق الأوسط، كنوع من التعويض عن سياسات الحرب الباردة التى تعاونت فى إطاراها مع حكومات غير ديمقراطية فى المنظمة لأسباب أمنية.[xiv]

ليس لإن هذه الأنظمة كذلك، بل لأن وجودها لم يعد يحقق المصالح الأمريكية حيث أظهرت النخب السياسية مقدرة ضعيفة على إدارة موارد البلاد التى تحكمها وتعرضها بإستمرار لتحديات داخلية لا تنجح فى معالجتها بغير

العنف، وهذا ما سوف يجعل من التدخل فى شؤون الدول أمراً وارداً أكثر من ذى قبل، وبصورة متزايدة بإستمرار، وهو ما سوف يدفع الرأى العام أيضاً إلى القبول بشكل أكبر بمثل هذه التدخلات، وربما إلى تقنيتها بصورة أدق فى المرحلة القادمة فى إدراة الأمم المتحدة لإضفاء شرعية دولية مباشرة عليها.[xv]

فالولايات المتحدة والقوى الغربية التى انتقدت لتقاعسها مساندة الانتفاضات العربية، تبنت مبكراً مواقف مناوئة للنظام الليبى- الذى دخل دائرة أعدئها مبكراً وإلتحق بدائرة حلفائها متأخراً جداً- حيث عليه جام غضبها ليغفر لها ما سبق، وهناك جملة من الأسباب المتداخلة التى جعلت أميركا تتحرك ضد النظام الليبى وتعمل على استصدار القرار ١٩٧٣ وتطبيقة، ويمكن حصرها فى الأسباب الآتية:-

١- إرتكاب القذافى لخطأ إستراتيجى تمثل فى استخدامه القوة المسلحة ضد المنتفضين، الذين تحولوا إلى متمردين مسلحين، ليسقطوا مرغمين فى فخ عسكرة الانتفاضة، وأصبح على أمريكا اتخاذ موقف إزاء حرب أهلية تلوح فى الأفق فى بلد نفطى يتوسط بلدين خرجا للتو من انتفاضتين ناجحتين، فكان من الضرورى الحفاظ على نوع من الاستقرار بالتدخل فى ليبيا للتعجيل بإيجاد حل للأزمة.

٢- الحسابات التاريخية والإستراتيجية مع نظام القذافى: فقد عرف عن النظام القذافى تمويلة لحركات انفصالية وعناصر وعمليات إرهابية مست المصالح الأمريكية، وبالرغم من صورة الرضوخ لنظام القذافى سيما بعد إتفاق ٢٠٠٣ بالإعلان عن تخلى ليبيا عن أسلحة الدمار الشامل التى تمتلكها، فوافقت على فتح منشآتها للمفتشين الدوليين مقابل حماية النظام.[xvi]

٣- التزمت ليبيا بموجب نفس الاتفاق بتدمير حيازتها لها مستقبلاً، وبهذا فإن القوى المتدخلة متيقنه من أنها لا تملك صواريخ تهد طائراتها أو حتى أراضيها.

٤- يعد النفط عاملاً حاسماً ليس من أجل السيطرة عليه فحسب وإنما لضمان موضع قدم للشركات النفطية الأمريكية، وضمان التعويض، فثراء ليبيا النفطى يطمئن القوى المتدخله بأن مجهودها العسكرى سيدفع نقداً بطريقة أو بأخرى (مشاريع إعادة الإعمار، استثمارا، تسليح...) وهذه المسألة حساسة بالنسبة لقوى تعيش أزمة مالية خانقة.

التدخل فى ليبيا بغطاء أممى كان مناسبة ثمينة لأمريكا لتكفر عن ذنوبها فى العراق، ولتظهر للعالم أن عهد التحرك الأحادى قد ولى، وانها تعمل مع "المجموعة الدولية" عبر مجلس الأمن وبغطاء عربى، على أساس أن الجامعة العربية طالبت بفرض منطقة الحظر الجوى، ولأول مرة يسمع فيها للأمم المتحدة صوت وتستجيب المجموعة الدولية لطلب تتقدم به الجامعة العربية بعدما حاولت الأخيرة منذ عقود أن تضغط على المجموعة الدولية لتفعل الشئ نفسه فى فلسطين، وهنا تكمن الانتقائية التى ستضع "المجموعة الدولية" أمام استحقاق أخلاقى/ قيمى فى غاية الصعوبة، حيث أن الواجب الأخلاقى- حماية المدنيين- يقوم على صلاحيات جغرافيا لا حدود لها، فكيف به أن يقفز على بؤر دون سواها.

٢- دوافع الاتحاد الأوروبى:

أكدت الأزمة الليبية مجدداً أن الأتحاد الأوروبى لا يتكلم بصوت واحد وأنه يبقى متعدداً سياسياً رغم تحالفه أقتصادياً، فأول نتيجة لهذه الأزمة هى تصدع محور باريس- برلين (عكس ماحدث إبان الغزو الأمريكى للعراق)، فقد امتنعت ألمانيا عن التصويت فى مجلس الأمن وبقيت خارج العملية برمتها، فرغم أن ليبيا تزودها بحوالى ٩% من حاجياتها من النفط، فإنها رفضت التدخل العسكرى وأعتبرته غير مجد، كما أن ألمانيا تعتبر أهداف التدخل فى ليبيا غامضة، وأن ما يحدث فيها لا يهدد أمن الدول الغربية، ويساندها فى ذلك رأيها العام الرافض بأغلبية ساحقة لمشاركتها، بين أن الرأى العام ليس بالحاسم لأن ألمانيا شاركت فى حملة كوسوفو رغم معاضته، فضلا عن ذلك فإن الموقف الألمانى المتحفظ من

التدخل فى ليبيا لايخلو من دافع اقتصادى أيضاً، إذ تقود ألمانيا حملة تقشف فى أوروبا ولاترى الوقت مناسباً لصرف أموال أوروبية فى عملية عسكرية هى آخر ما يحتاج الاتحاد إليها فى زمن "البقرات العجاف" وهكذا فعلت الأزمة الليبية فعلتها فى البنيان السياسى الأوروبى.

وبالنسبة لايطاليا نجد رئيس وزرائها السابق بارلسكونى وفقا للسلوك الإنسانى أول المؤيدين للتدخل الدولى الإنسانى فى ليبيا، وذلك عندما رأى الأرض قد تزلزلت تحت أقدام القذافى، وكان احد الذين ذهبوا يسهمون فى صناعة الزلزال.[xvii]

ولنركز على فرنسا تحديداً بحكم انخراطها- إلى جانب بريطانيا- المثير للانتباه فى هذه العملية، ولانتمائها المتوسطى ونفوذها الإفريقى، فقد قادت فرنسا منذ الوهلة الأولى الحملة التحريضية ثم التعبوية للحشد الدولى من أجل التدخل فى ليبيا معتمدة فى ذلك أيضاً على موقف الجامعة العربية التى بدأت تسمع لها لأول مرة فى تاريخها شأنها شأن أميركا، فصرح ساركوزى فى ٢٥ فبراير/ ٢٠١١ قائلاً "القذافى يجب أن يرحل وأضاف فيما يتعلق بالتدخل العسكرى ستنظر فرنسا فى أى مبادرة من هذا النوع ما يؤكد النية المبيته لدى فرنسا وحلفائها فى تشكيل جبهة عريضة من أجل التدخل العسكرى فيما بعد وهو ماتم فعلاً.[xviii]

- **دوافع التحرك الفرنسى فى جملة من العوامل:**

- تعانى فرنسا أزمة داخلية خانقة، اقتصاديا وسياسياً، تسببت فى تدهور شعبية ساركوزى، فجاءت الأزمة الليبية لتكون مطية لممارسة السياسة المحلية من خلال السياسة الخارجية، أى الخارج لإنقاذ الداخل.
- أن الموقف الفرنسي المتواطئ مع نظامى بن على ومبارك إلى آخر لحظات حكمها، جعلها تصب لجام غضب خطابها الأخلاقى على نظام القذافي خاصة بعد لجوئه إلى القوة ضد المنتقضين.
- يفتقر ساركوزى إلى ملف أو مشروع يسوقه ويبرر به سياساته، فمشروع الاتحاد من أجل المتوسط أصيب بانتكاسة، ونشاطه الدولى فى إطار

مجموعة العشرين أحبط بسبب فشله محلياً فى تحسين وضع الاقتصاد الفرنسى، فكانت الأزمة الليبية فرصة ذهبية لتفعيل الدبلوماسية الفرنسية وإسماع صوت فرنسا.

- لفرنسا أيضاً حسابات تاريخية مع القذافى تريد تصفيتها لاسيما فيما يتعلق بالإرهاب والحرب مع تشاد حول شريط أوزو (تدخلت فرنسا حينها لنصرة حليفها التشادى.[xix]
- لم يف القذافى بوعوده فيما يخص بعض الصفقات التى تم الاتفاق عليها أثناء زيارته لفرنسا، حيث تأخر فى تنفيذها، ليعلن إلغاءها فى الأيام الأولى من الثورة.
- معارضة القذافى بشدة لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط، ومحاولته حشد الدول العربية ضده بدعوى أنه يفصل عرب إفريقيا عن بقية القارة مما آثار حفيظة فرنسا، كما أن سياسة ليبيا فى افريقيا تقوض، عن قصد أو غير قصد، نفوذ فرنسا فى القارة السمراء، مما جعل منها منافساً للوجود الفرنسى هناك، حيث أن تمويل القذافى لبعض الاستثمارات فى افريقيا كتمويلة للقمر الصناعى الإفريقى للأتصالات المدنية أفقد قوى اقتصادية غربية عائدات مالية معتبرة كانت تجنيها، كما أن ليبيا بقوتها المالية تساهم فى بناء بعض المؤسسات الإفريقية مثل صندوق النقد الإفريقى، وهذا ما تنظر إليه فرنسا والقوى الغربية بعين الريبة لأنها ترى القارة تفلت جزئياً من قبضتها الاقتصادية.

ولوجود صراع بين القوى الغربية حول مرحلة مابعد الحرب – أى الأعمار- فى مثل هذه الأزمات، فتردد فرنسا وتأخرها في مشاركة الائتلاف الدولي المناهض للعراق ١٩٩١ ورفضها لغزوه ٢٠٠٣ أضر بمصالحها وبعلاقتها مع أمريكا، وبالتالى تريد أن تكون هى أول من يقتسم غنيمة الاستثمارات والعقود مابعد التدخل فى ليبيا هذه المرة، فكانت هي بالتالى أول من يحضر ويقود الحملة العسكرية ضد ليبيا القذافى.

٣- دوافع حلف الشمال الأطلسى:

إن من أهم معالم تحديث إستراتيجية حلف شمال الأطلسى مابعد الحرب الباردة هى مهمة إدارة الأزمات دون تحديدها بمنطقة جغرافية معينة، وجاء ذلك المفهوم فى "ضرورة أن يبقى الحلف على أهبة الاستعداد للإسهام فى كل حالة على حدة وبصورة جماعية فى الوقاية بفاعلية من النزاعات والمشاركة بنشاط فى إدارة الأزمات بما يتضمنه ذلك من عمليات للرد على الأزمات، وذلك وفق القرارات الأممية ووفقاً لهذا المفهوم فقد أتسعت محاولات التدخل العسكرى للحلف لتشمل الأسباب الأنسانية، وعمليات حفظ السلام، ومنع الإنتشار النووى، سواءً داخل أوروبا أو خارجها، وهو ما يعنى تعديل المادة الخامسة من نظامة التى لم تكن تتيح ذلك التدخل من قبل"[xx].

ثالثاً: التدخل الدولي ومرحلة تدويل الأزمة:

لقد اتجهت الأطراف المتنازعة في ليبيا من نظام ومعارضة إلى السلاح والحسم العسكري، وقد ساهمت وسائل الإعلام العربية والعالمية في إخراج الأزمة الداخلية في ليبيا إلى الخارج وتدويل هذه الأزمة، من بين أهم العوامل التي ساهمت في تدويل الأزمة الليبية نذكر منها:

١- **ارتفاع شدة الاشتباكات بين قوات النظام والمعارضة وتحولها إلى حرب مفتوحة:** وارتفعت شدة العنف والأفراط في استخدام القوة خاصة من طرف قوات القذافي، مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا المدنيين في ساحات القتال، وذلك ما خلق نوعاً من التنديد والاستنكار الدولي والعربي لمسار الأحداث في ليبيا، ودعت إلى الاحتكام إلى طاولة المفاوضات والوقف للعمليات العسكرية.[xxi]

٢- **إعلان تأسيس المجلس الوطني الانتقالي:** إذ اعتبر هذا المجلس هو الهيئة الرئيسية التي نشأت عن الانتفاضة، وذلك في ٢٠١١/٢/٢٧، وهو يتكون من ٣٣ عضو يمثلون مناطقهم، ويقود المجلس الوطني الانتقالي والمكتب التنفيذي

التابع له مجموعة تضم عدد من التكنوقراط، وعدد من الشخصيات السياسية من اللجان الشعبية العامة الذين انشقوا عن نظام القذافي والتحقوا بالمعارضة.
وكان تأسيس هذا المجلس بمثابة نقطة البداية لفقدان نظام القذافي لشرعيته، خصوصاً بعد اعتراف بعض الدول به كممثل شرعي للشعب الليبي، كما أن له دوراً كبيراً في تدويل الأزمة الليبية، وذلك بتعينه لعدد من الممثلين في الخارج.[xxii]

٣- **وسائل الإعلام:** لقد لعبت وسائل الإعلام دوراً رئيسياً ومحورياً في هذه المرحلة وتدويل الأزمة الليبية، كان الإعلام في هذه المرحلة هو المنبر الأساسي والراصد المتقدم للأحداث وقد كان له دور في تغطية ترحكات المجلس الوطني الانتقالي، وتبيان توجهاته ودعواته المستمرة لتدخل لحماية المدنيين، وإيصال المشهد إلى المتتبعين والرأى العام العامي والجمعيات والمنظمات الدولية.

وقد تخللت هذه المرحلة عدة أحداث ساهمت في جعل الأزمة الليبية تعتبر من القضايا الدولية الهامة وأبرزها ما يلي:

- **اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي: عقد في ٢٠١١/٢/٢٦**، لمناقشة الأزمة الليبية بناء على طلب قدمه "إبراهيم الدباشي" نائب السفير الليبي في الأمم المتحدة تأييدهم للمحتجين في ليبيا وطالبوا بخلع العقيد معمر القذافي، والذى نتج عنه إصدار القرار رقم ١٩٧٠، والذى ندد فيه بالعنف واستخدام القوة ضد المدنيين.
- **قرار مجلس حقوق الإنسان، الصادر في ٢٠١١/٢/٢٥**، الذى يقضى بإفاد لجنة دولية مستقلة على وجه الاستعجال للتحقيق في جميع الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وذلك للوقوف على حقائق وظروف وقوع تلك الانتهاكات والجرائم المرتكبة.[xxiii]
- **إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية:** تم في ٢٠١١/٣/٣، فتح التحقيق وتم بعث ١٥ بعثة إلى ١٠ دول للبحث والتحقيق في الأدلة.[xxiv]

- **جامعة الدول العربية:** عقد مجلس الجامعة في ٢٠١١/٣/٢ على لمستوى الوزاري ونددت بالجرائم والاستخدام المفرط للقوة، والدعوة إلى وقف العنف ووقف مشاركة الوفد الليبي في اجتماعات مجلس الجامعة.
- **المجموعة الأوروبية:** كان مسانداً للمعارضة الليبية والمجلس الانتقالي، وظهر جلياً في الموقف الفرنسي والبريطاني، وخلص في مجمله ضرورة تدخل هذه الدول في ليبيا لوضع حد للانتهاكات من طرف نظام معمر القذفي، على أن يكون هذا التدخل في إطار قرار أممي.[xxv]
- **إصدار القرار الأممي رقم ١٩٧٣:** وكان ذلك في ١٧ مارس ٢٠١١، جاء كجزء من ردت الفعل الدولي على استمرار أحداث العنف في ليبيا، بفرض عقوبات على نظام القذافي، بفرض حظر جوي على ليبيا وتنظيم هجمات مسلحة ضد قوات القذافي لإعاقة حركتها.[xxvi]
- **مرحلة التدخل العسكري (تطبيق القرار رقم ١٩٧٣):** حيث بدأت في ١٩ مارس ٢٠١١، سميت بعملية فجر الأوديسا، لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٧٣ الخاص بإنفاد منطقة حظر جوى على ليبيا.

نتائج التدخل الدولي في ليبيا:

النتائج السياسية والعسكرية:

يعتبر سقوط مدينة سرت وموت معمر القذافي وإعلان التحرير من أبرز النتائج السياسية والعسكرية التي حققها التدخل الدولي في ليبيا، إلا أن التدخل الخارجي ساهم بشكل كبير في نشر الفوضى خاصة علي الحدود إذ أصبح تأمين الحدود أحد اكبر التحديات التي تواجهها ليبيا، وهذا ما يجعل ليبيا ملاذاً مناسباً لأسواق السلاح والمخدرات، إلي جانب عمليات الاتجار غير المشروع بالوقود والبضائع، ما يترتب علي ذلك من عواقب وخيمة علي المنطقة ككل كما أصبحت ليبيا عبارة عن منطقة أمنة لتسليح ومرور الشبكات الإرهابية التي تشكل خطراً علي الدول المجاورة والعالم[xxvii].

تجاوز الحلف القرارات الدولية من خلال التفويض الممنوح له في القرار ١٩٧٣:

نص القرار ١٩٧٣ بفرض حظر جوي علي حركة الطيران العسكري الليبي وحماية المدنيين وتقديم المساعدات الانسانية للشعب الليبي إلي مهمة تجاوزت ذلك من خلال ثلاث مواضيع، الأول قصف السكان والمباني التي لا تشكل أهداف عسكرية، والثاني من خلال السعي وراء قتل معمر القذافي، الثالث من خلال توريد وتزويد الثوار بالسلاح وتواجد قوات أجنبية على الأرض، وهي كما يلي:

١- **قتل المدنيين:** يعد تقرير "من راتس ووتش" أكثر التحقيقات شمولاً حتي الآن في الضحايا المدنيين من جراء الحملة، ويقدم تقرير لعدد القتلى: أكبر وثيقة أعدتها منظمة العفو الدولية في مارس ٢٠١٢م، ووثقت مقتل ٥٥ مدنياً من بينهم ١٦ طفلاً و ١٤ امرأة.

حيث ان في جميع الحوادث التي حققت فيها "هيومن راتس ووتش" توفر المقابلات المنفصلة مع الضحايا والشهود تفاصيل لملابسات الموقف وقت الضربة الجوية، لكن لم توفر هذه المقابلات أي مؤشر علي وجود أنشطة عسكرية في الحوار، صور القمر الصناعي الملتقط قبل الضربات في خمس مواقع لا يظهر فيها أي أدلة أو بوادر علي أي حضور عسكري يجعل ضرب هذه المناطق أهداف عسكرية مشروعة، وعلي سبيل المثال لا للحصر لاماكن التي تم استهدافها من قبل حلف شمال الأطلسي (الناتو) هي خمسة منازل في قرية صغيرة تسمي ماجر تقع جنوب مدينة زلتين بتاريخ ٢٠١١/٨/٨، نجم عن ذلك وفاة ما يزيد عن عشرين شخص مدني، وعند قيام لجنة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الانسان بزيارة ذلك الموقع اتضح بأنه عبارة عن خمس منازل مملوكة لمدنيين ولا يوجد ما يدل علي استخدامها كموقع عسكري من قبل السلطات في ليبيا[xxviii]، وكذلك تم تدمير ثلاثة منازل في منطقة سوق الجمعة وهي ضاحية من ضواحي مدينة طرابلس[xxix]، راح ضحيتها خمسة أشخاص مدنيين من بينهم طفلان، وذلك

بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١١م كما استهداف منزل في مدينة زلتين قتل فيه ثلاثة أشخاص وجرح أثنان، وكان المنزل يقع بالقرب من موقع عسكري، وفي مدينة وليد، تم استهداف مبني سكني بقذيفتين أسفر عن مقتل خمسة مدنيين رجل وزوجته وابنه وابنته وجرح طفل.

وعليه وجبت أن تعوض الضحايا المدنيين من الخسائر التي تسببت فيها دول حلف شمال الأطلسي[xxx].

٢- **السعي وراء قتل القذافي:** بعد انتقال القذافي إلى مسقط رأسه سرت قبيل سقوط العاصمة طرابلس وسيطرة معارضيه على جميع أنحاء ليبيا، قرر القذافي الفرار من سرت غير أنه أسر من قبل قوات المعارضه في ٢٠ أكتوبر ٢٠١١، مع وزير دفاعه وحراس شخصين إثر استهداف غارة لقوات الناتو موكبه يعتقد أنها من قوات فرنسية استهدفت القافلة المكون من سيارات كثيرة، وقد تمكنت قوات المعارضة من القبض عليه محتمياً بأنبوب لتصريف مياه الأمطار، وقد تعرض للضرب وك أشكال التعذيب قبل أن يقتل في ظروف غامضة، وقتل معه كل من أبو بكر يونس وزير دفاعه وإبنه المعتصم، ليكون بذلك قد طويت صفحة من حكم دام ٤٢ عاماً وبداية لنهاية محتومة لنظامه.[xxxi]

يري الكاتب والدبلوماسي السابق في ليبيا "باتريك هايمزد" بأن الغرض من الحرب والولاية التي حددها القرار ١٩٧٣ هي حماية المدنيين، غير أن هدف الحرب الذى كان هو رحيل القذافي أو موته، ضمنياً أصبح صريحاً تدريجياً حتي أنه يشكل شرطاً وضعه الناتو لوقف عملية القصف، كما صرح سابقاً وزير الدفاع الفرنسي "جرار لونغي" في مؤتمر صحفي بباريس يوم ١٥ أبريل ٢٠١١، بأن أعلن الرئيسيين الأمريكي "بارك أوباما" والفرنسي "نيكولا ساركوزي" ورئيس الوزراء البريطاني أنهم لا يتصورن مستقبل ليبيا في وجود "معمر القذافي" يعني تجاوز قرار مجلس الأمن ١٩٧٣، لأنه لم يتطرق إلي مستقبل القذافي ولم يتحدث عن إزاحته.

وقد أكد وزير مركز الدراسات الأمنية والسياسية بالجزائر الدكتور "مهند برقوق" أن سقوط نظام القذافي كان منتظر بحكم وجود إرادة دولية منذ ١٩ مارس ٢٠١١ في اجتماع باريس، كما أن الناتو تخطي القرار الأممي وتحولت مهمته من حماية المدنيين إلي تغيير النظام السياسي في ليبيا وهذا خارج إطار القرار ١٩٧٣ الذى لم ينص علي تغيير النظام[xxxii].

٣- **خرق حظر الأسلحة وتواجد قوات برية أجنبية:** لقد قامت كل من السلطات الفرنسية بشكل مباشر أو عن طريق وسطاء بتزويد الثوار الليبين بالأسلحة، خاصة الثوار في منطقة "جبل نفوسا" كما اكد وزير الخارجية الفرنسية "آلان جوبيه" أن فرنسا قدمت أسلحة للثوار وأبلغت حلف الناتو ومجلس الأمن بتسليمها تلك الأسلحة، والتي قوبلت بانتقادات روسية وفق ما ذكر في الفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠، أما الموقف الأمريكي كان مؤيد للموقف الفرنسي[xxxiii].

كما أن هناك تواجد الأفراد من حلف الناتو متواجدين علي الأرض في ليبيا يوفرون الدعم اللوجيستي، ويقومون بالتنسيق للهجمات الجوية التي كان يشنها الناتو، حيث كان يتواجد مستشار واحد من الناتو في كل جهة تقريباً، وقد قام البعض من الأفراد بتوفير التدريب والعمل كموجهين عسكريين[xxxiv].

عليه يتضح لنا أن تدخل حلف الناتو لم يلتزم بما نص عليه القرار ١٩٧٠، ١٩٧٣ الصادرين عن مجلس الأمن اللذان ينصان علي إعمال مبدا "مسؤولية الحماية"، أي حماية المدنيين دون التكلم عن أسقاط النظام أو تواجد ممثلين عن حلف الناتو علي الأرض الليبية او توريد الأسلحة لأي طرف من أطراف النزاع مما ينعكس سلباً علي دولة ذات سيادة، لكن هذا دون غض الطرف وعدم تجاهل ما قام به معمر القذافي وقواته في حق المدنيين من اساليب التي ترتقي لأن تكون جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية التي يتكون علي إثرها إعمال مبدأ "مسؤولية الحماية".

الخاتمة:

كانت هناك العديد من الأسباب والدوافع التي أدت إلى التدخل الدولي في ليبيا، نتيجة إلى الإنفلات الأمنى الكبير الذى عرفته ليبيا ودخولها في أزمة داخلية بين النظام والمعارضة الشعبية، وما نتج عنه من انتهاكات لحقوق الإنسان الذى تجسد في العديد من الممارسات الغير إنسانية مثل الاعتقالات التعسفية العنف المفرط ضد المتظاهرين والتهديد بالإبادة، ما أفقد نظام القذافي شرعيته، والاعتراف الدولي بالمجلس الانتقالي الليبي.

وعلى الرغم من أن التدخل الدولي في ليبيا لغرض إنساني وبدعوى الحد من انتهاكات النظام السياسي لحقوق الإنسان، إلا أن الهدف الأساسي الذى كان وراء التدخل الدولي هو إسقاط النظام السياسي والقضاء على معمر القذافي، مما أدخل ليبيا في حالة من الفوضى وانتشار كبير للأسلحة والمليشيات.

وأن التدخل ساهم بشكل كبير في دعم ومساندة قوات المعارضة للسيطرة والتغلب على قوات النظام وذلك من خلال الدعم الجوي وحتى الميداني.

المراجع:-

١- مفتاح على جويلي، مذكرات اليوم الأول: ثورة ١٧ فبراير، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٢.
٢- المرجع السابق.
3- Smon Admes, "Libya and the responsibility", occasional paper series No3, October, 2012, p.13.
٤- أحمد القطعاني، شتاء طرابلس الدامي، بيروت: المجموعة الدولية للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص١١٤.
5- Paul salem, A Manda Kadiec, Libya's troubled transition, Carnegie papers, June, 2012, p.08
٦- جامعة الدول العربية، القرار رقم ٧٣٦٠، بتاريخ ٢٠١١/٣/١٢، يتعلق بتداعيات الوضع فى ليبيا والموقف العربى.
٧- محمد بدرى عيد، الأدوار التداخلية للجامعة العربية فى الأزمات الإقليمية، السياسية الدولية، يناير، ٢٠١٢.
٨- المصرى اليوم ٢٠١١/٣/١٦ http:// taday. almasryalyoum.com.
٩- ظافر محمد العجمى، دوافع التدخل العسكرى الخليجى فى ليبيا وتبعاته، العرب القطرية، عدد، ٨٣٢٧، ٢٠١١/٣/٣١.
10- http://aaa.alarab.com. qa/ detai/ s.php? docId=181267&issue No=1200& secid= 1.
(١) أخبار مصر، الاتحاد الافريقى يدعو إلى إنهاء الأزمة الليبية بالحوار، ١٠/ ٢٠١١/٤
http:/ www. News. Egypt. Com. p.1.
١١-محمد عصام العروسى: الحراك السياسى العربى هل هو بداية لعقد اجتماعى جديد، مجلة المستقبل العربى، العد ٣٩٣، السنة ٣٤، ٢/ ٢٠١١، ص ١٣١.
١٢-تيم بنلوك: العقوبات والمنبوذون فى الشرق الأوسط، العراق، ليبيا، السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يوليو، ٢٠٠١ ص ١٥٥.

١٣-يتم بنلوك: العقوبات والمنبوذون فى الشرق الأوسط، العراق، ليبيا، السودان، مرجع سابق ص ١٥٠- ١٥١.
١٤- هنرى كسينجر: هل هى عقيدة جديدة للتدخل، واشنطن بوست، ٢٠١٢/٣/٣١
http:www.alajazera.net/new/pages/pages/bd7f7f9f04-gegz-4b39-26bccdKdg 3da6.
١٥-محمد عصام العروسى: الحراك السياسى العربى هو بداية لعقد جديد، مرجع سابق ذكره، ص١٢٥.
١٦-أسامة بيبرس: المبادرة الليبية للتخلى عن أسلحة الدمار الشامل ومستقبل الترتيبات الأمنية فى الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ١١٨، ٢٠٠٤، ص ١٨٣.
١٧-بوأحمد الفقيه وآخرون: إلى أين يذهب العرب، مؤسسة الفكر العربى، بيروت، ٢٠١٢، ص٢١١.
١٨- خليل حسين، احتلال ليبيا بالقرار ١٩٧٠، صحيفة الخليج الإمارتية، ٢٠١١/٣/٤
http:// www.alkhaleej. ae/ Portal/ gbb7b 822- q17d.
١٩-([xix]) عبد النور بن عنتر، المواقف الدولية من الثورة الليبية، ٦ أبريل ٢٠١١، مركز الجزيرة للدراسات.
http://www.studies.alijzeera.net/ reports/ 2011.
٢٠-سيف مصطفى علوى، إستراتيجية حلف شمال الأطلسى تجاه منطقة الخليج العربي، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٨، ص ١٢١.
٢١-مفتاح على جويلي، مرجع سبق ذكره، ص٣٨.
٢٢-كاظم الموسوي، زمن الغضب العربي الثورات الشعبية الجديدة، القاهرة، الهيئة المصرية للكتب، ٢٠١١، ص١٢٠.
٢٣-تقرير الشرق الأوسط رقم ١٠٧، الاحتجاجات الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الوسط فهم الصراع الليبي، ماى ٢٠١١، ص٢٦.

24- Alex J. Bellamy, The Responsibility to Protect and the Problem of Regime, In: Thomas G. Weiss and others, The Responsibility to Protect, USA: Universities of Oxford, 2011, p.21.
25- Estover Road, Freedman the word 2011, United state: Eld Publishers, 2011, p 805.
٢٦-تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصى حقوق الإنسان في ليبيا، متوفر على الموقع الإلكتروني:
http://digita/ahram.org/articles,aspx?=494584&eid=1245
٢٧-تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي حقوق الإنسان في ليبيا، ٢٠١٢، ص ١٧.
٢٨-تقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة لحقوق الانسان في ليبيا، للعام ٢٠١١، ص ٤٤.
٢٩-أحمد ابراهيم عامر، ثورة ليبيا ١٧ فبراير يوم بيوم، مطابع الأهرام التجارية قليوبية، ط١، ٢٠١٢، ص ٦٣.
٣٠-انظر محمد الحرماوي، مقال بعنوان "مسئولية الحماية: تقييم تدخل الناتو العسكري في ليبيا، تاريخ الاطلاع ٢٠١٦/٤/١٤ متوفر علي الموقع الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show,ast?and= 375- 376.
٣١-رمزي المنياوي، رجل من جهنم، القاهرة: دار الكتاب العربي، ٢٠١٢، ص٢٧٩.
٣٢-صالح الحثلان، "بعد القذافي الطريق ما زال طويلاً"، مجلة العرب الدولية، العدد ١٥٧١، ابريل ٢٠١٢، ص ٣١.
٣٣-محمد الحرماوي، مقال بعنوان "مسؤولية الحماية: تقييم تدخل الناتو في ليبيا، مرجع سابق، ص ٩- ١٠.
٣٤-نفس المرجع السابق، ص ٩.